

ترميز التخصص: F.M.F2.S4.16

ترميزات المهن المتاحة لهذا التخصص :

H 1102, J 1103, J 1105, K 1201, K 1401, K 1402, K 1403, K 1404, L 1401, L 1803, O 1201, P 1301, P 1500, P 1601, P 1602

البطاقة التعريفية بالتخصص: تنظيم سياسي وإداري

المستوى: ماستر .

الميدان: حقوق وعلوم السياسية.

الشعبة: علوم سياسية.

الاختصاص: تنظيم سياسي وإداري.

1- مكان التكوين

الكلية: الحقوق والعلوم السياسية.

القسم: العلوم السياسية.

مرجع قرار التأهيل: رقم 002 المؤرخ في 2021/01/03.

2- المشاركون الآخرون :

الشركاء من المؤسسات الجامعية الأخرى:

- مخبر الأمن في منطقة المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد المضامين(مخبر بحث بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1).
- مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والأفاق(مخبر بحث بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1).

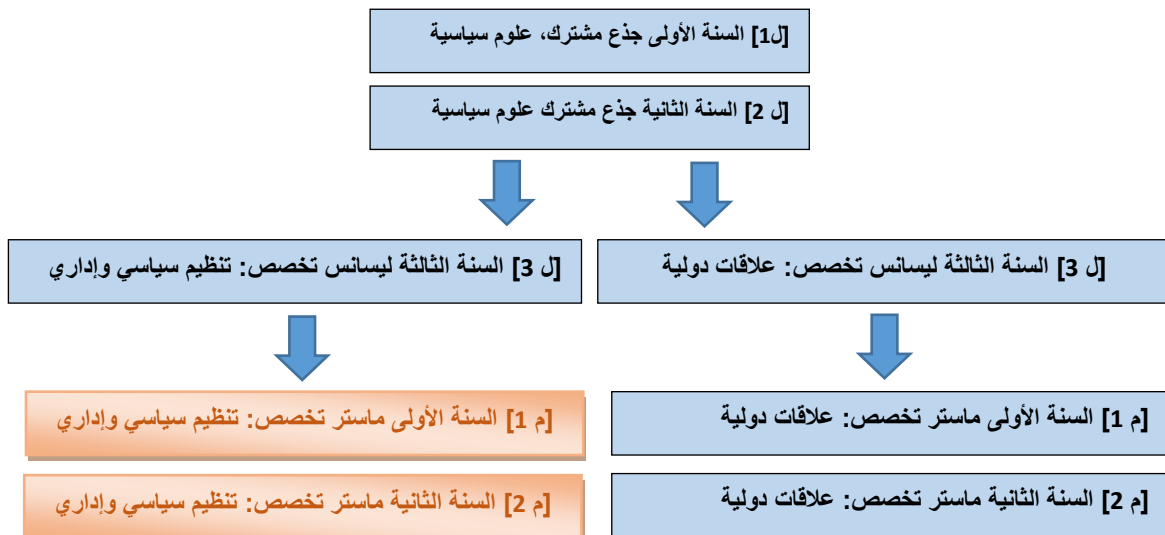
المؤسسات والشركاء الاجتماعيون والاقتصاديون الآخرون: /

الشركاء الدوليون الأجانب: /

3- التنظيم العام للتكوين: مكانة المشروع

الجذع المشترك للميدان: العلوم السياسية

رسم بياني يوضح موقع الماستر الأكاديمي تخصص " تنظيم سياسي وإداري " من مسار التكوين:



يتضمن مسار التكوين أربع سداسيات، ثلاث سداسيات نظرية، وسداسي رابع وأخير خاص بإعداد مذكرة بحث تتويجا للتخرج من خلال مذكرة أوتربص ميداني.

4- مضمون التكوين وسياقاته:

الطبيعة عبر تخصصية لعرض تكوين الماستر "تنظيم سياسي وإداري" يسهل عملية إيجاد جسور في الميادين الآتية :

- الإدارة المحلي.
- السياسات العامة.
- إدارة الموارد البشرية.
- الإدارة الدولية.
- التسيير العمومي.
- إدارة الأزمات والمخاطر والتخطيط الاستراتيجي.

إن الطابع العبر تخصصي للماستر الأكاديمي "تخصص تنظيم سياسي وإداري"، تصنعه ثلاثة سياقات تكوينية:

- **السياق التوجيهي للطالب:** ويجمع العوامل التي تؤثر على ميول الطالب (الدافع العلمي، الاستعداد المعرفي)، حيث أن الجسور السالفة الذكر لها الأثر الكبير في توجيه الطالب نحو ميوله المهنية ذات الصلة بالإدارة والتسيير العمومي والموارد البشرية؛
- **سياق التدريس:** إذ يشمل العوامل التي تلعب دورًا مباشرًا في العملية البيداغوجية، حيث أن الطابع العبر التخصصي للماستر تضمني للعديد من المواد التعليمية الأساسية والأفقية تنتمي لحقول معرفية مختلفة، وهي مرتبطة فعليًا بما يجري في محيط الطالب، إذ نذكر شؤون السياسة العامة للدولة، وحيثيات التسيير المحلي، ... الخ؛
- **سياق الانتقال والاندماج في بيئة العمل:** حيث أن تخصص التنظيم السياسي والإداري يتيح للطالب قدرة كبيرة على التكيف مع مختلف الظروف المحيطة بالعمل في مختلف الإدارات ومستويات الوظيفة العامة، وهذا نتاج الطابع العبر التخصصي لمسارها البيداغوجي، والأهمية الممنوحة للتربصات الميدانية خلال السداسي الرابع والأخير من طور التكوين.

5- أهداف التكوين:

إن عرض تكوين الماستر الأكاديمي "تنظيم سياسي وإداري" تم تصميمه أساسا بحيث يستجيب للتحويلات على المستوى الأكاديمي والمهني:

على المستوى الأكاديمي:

- فإن المقاييس المقترحة ومفرداتها تعكس محاولة المزاجية بين التوجهات المحلية والعالمية في دراسة الإدارة العامة، حيث تم التركيز على المتغيرات المتعددة المؤثرة على الأنظمة الإدارية.
- وفي الاتجاه ذاته، تم تطعيم العرض التكويني بعدد من المقاييس التي تغوص في التخصص وتحاول تحسين الفهم بجل المسائل المرتبطة بصناعة القرار.

على المستوى المهني:

- رغم تحاشي هذا العرض التربصات الميدانية خلال السداسيات الثلاثة الأولى من التكوين، إلا أن نوعية المادة العلمية التي يفترض بالطالب أن يكتسبها خلال هذه الفترة ستتيح له استيعاب مجمل أبعاد العمل الإداري، ليس في جانبه القانوني والشكلي فحسب، بل في بعده السياسي والسوسيو-اقتصادي، مع أخذ بعين الاعتبار التأثيرات المتأتمية من البيئة الخارجية للدولة؛
- الإلمام بالخلفيات النظرية وأخذ فكرة واضحة، تسهل عملية اندماج الطالب مع البحث في السداسي الرابع، حيث سيتم تأطير الدفعات المعنية بطريقة تشجعهم على إجراء بحوث تخرج ميدانية، تكون بمثابة مقدمة لتأهيلهم أكثر لممارسة وظيفة عامة أو تكيف مع متطلبات الحصول على وظيفة قارة في القطاع العام أو الخاص.

يهدف عرض التكوين في "التنظيم السياسي والإداري" إلى تحقيق وثبة علمية متميزة في حقل العلوم السياسية. يعتمد ذلك على صياغة تصور خاص يجمع بين تكوين نظري عبر تخصصي يتقاطع مع العلوم القانونية وبدرجة أوضح مع العلوم الإدارية، الاقتصادية وعلوم التسيير، مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين قدرة الطالب على فهم آليات عمل الجهاز الإداري والسياسي وهي ما سيمنحه فرصا أفضل على الصعيد المهني. وعموما يمكن تعداد جملة من المؤهلات والأهداف:

- مساعدة الطالب على تحسين معارفه عبر-التخصصية من خلال الاستعانة بمفردات من حقول معرفية ذات الصلة، وذلك لتعميق الفهم بالإدارة العامة والأنظمة السياسية، وأيضا من خلال التركيز في هذا العرض على التأثيرات المتأتية من البيئة الاجتماعية والثقافية.
- تحسين قدرة الخريجين على الاندماج في سوق العمل، ليس عبر تكييف محتوى التكوين ومفرداته ولكن أيضا عبر توفير كل التسهيلات الممكنة لإجراء بحوث تزاوج بين العمل المكتبي والبحث الميداني.
- إدراج عدد من الوحدات التعليمية الاستكشافية والأفقية يهدف إلى تطوير القدرة على التحليل عبر الاستعانة بتصورات من حقول مجاورة إضافة إلى توظيف مناهج كمية، فضلا عن توسيع آفاق المعنيين بالتكوين.

7- الإمكانيات المحلية، الجهوية والوطنية لقابلية التوظيف:

- يتسم هذا العرض التكويني بنزعة صريحة نحو التغيير الهادف لتحسين قدرة خريجي التخصص على:
- التكيف مع متطلبات سوق العمل عبر إدراج كل ما يتعلق بالمقاربات الإدارية الحديثة في إطارها القانوني، السياسي، السوسيو-اقتصادي؛ والأهم من ذلك فهم الحركية المجتمعية والتفاعلات بين المؤسسات الرسمية/غير الرسمية، داخليا/خارجيا.
 - تحضير المعنيين بالتكوين لشغل مراكز في قطاعات نشاطات متعددة عمومية/خاصة بدء بالتوظيف العمومي: بصفة موظفين، مستشارين،... الخ، وعلى مستوى الجهاز الدبلوماسي بصفة ملحقين وكتاب دبلوماسيين.
 - يعتبر عرض التكوين المقترح أفضل تمهيد لإدماج الخريجين في هذا المجال طالما أنه من بين العروض عبر-التخصصية القليلة التي تؤهلهم لفهم تعقيدات الأنظمة الإدارية والسياسية.
 - تأهيل المعنيين لشغل وظائف في القطاع الخاص المتنامي بحكم تأهيلهم المتميز لتقديم إضافة في جوانب بعينها: مثل إدارة المخاطر في مختلف مستوياتها، الخبرة في دراسة وتحليل الشق المتعلق بإدارة الموارد البشرية، التسيير والتخطيط الاستراتيجي فيما تعلق أيضا بمختلف جوانب السياسات العامة للدولة (الاجتماعية الثقافية والاقتصادية، الخ...) ودراسة وتحليل التأثيرات المحتملة لآليات التعديل والضبط العالمية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 002 المؤرخ في 03 جانفي 2021

يتضمن تأهيل مؤسسات التعليم العالي لضمان التكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر
بعنوان السنة الجامعية 2017-2018

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

- وبمقتضى القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق 4 أبريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق لـ 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل و المتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-208 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 23 يوليو سنة 2001 الذي يحدد صلاحيات الهيئات الجهوية والندوة الوطنية للجامعات وتشكيلها وسيرها،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-299 المؤرخ في 11 رجب عام 1426 الموافق 16 غشت سنة 2005 الذي يحدد مهام المركز الجامعي والقواعد الخاصة بتنظيمه وسيره،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 17 شعبان عام 1429 الموافق 19 غشت سنة 2008 والمتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه،
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي،
- وبمقتضى القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011 والمتضمن كفايات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر،
- وبمقتضى القرار رقم 75 المؤرخ في 26 مارس 2012 والمتضمن إنشاء اللجنة البيداغوجية الوطنية للميدان ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 167 المؤرخ في 13 أبريل 2015 والمتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للتأهيل وتشكيلتها وصلاحياتها وسيرها،
- وبمقتضى القرار رقم 835 المؤرخ في 27 جويلية 2017 و المتضمن تأهيل مؤسسات التعليم العالي لضمان التكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر بعنوان السنة الجامعية 2017-2018.
- وبناء على محضر اجتماع اللجنة الوطنية للتأهيل بتاريخ 17 جويلية 2017.

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: تؤهل مؤسسات التعليم العالي لضمان التكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر بعنوان السنة الجامعية 2017-2018، طبقا للملاحق المرقمة من 01 إلى 60 و المرفقة بهذا القرار.

المادة 2: يسري مفعول هذا القرار ابتداء من السنة الجامعية 2017-2018.

المادة 3: تلغى أحكام القرار رقم 835 المؤرخ في 27 جويلية 2017 والمذكور أعلاه.

المادة 4: يكلف المدير العام للتعليم والتكوين العالين ومدراء مؤسسات التعليم العالي كل فيما يخصه بتطبيق هذا القرار الذي سينشر في النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

حرر بالجزائر في: 03 جانفي 2021
وزير التعليم العالي والبحث العلمي



المتضمن تأهيل مؤسسات التعليم العالي لضمان التكوين لنيل شهادات الليسانس و الماستر

بمعنوان السنة الجامعية 2017-2018 بجامعة باتنة 1

Annexe n°18 de l'arrêté n°002 du 03 JAN. 2021

portant habilitation les établissements de l'enseignement supérieur à la formation en vue de l'obtention du diplôme de Licence et Master au titre de l'année universitaire 2017-2018 de l'Université de Batna 1

Domaine	Filière	Spécialité	Type (A/P)	Cycle de formation	Observation	الملاحظة	طور التكوين	طبيعة (أ/م)	التخصص	الشعبة	الميدان
Sciences de la Matière	Chimie	Chimie des matériaux	A	Mas	Habilitation	تأهيل	م	أ	كيمياء المواد	كيمياء	علوم المادة
		Chimie physique	A	Mas	Habilitation	تأهيل	م	أ	الكيمياء الفيزيائية		
Droit et Sciences Politiques	Droit	Droit de l'environnement et du développement durable	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	قانون البيئة والتنمية المستدامة	حقوق	حقوق وعلوم سياسية
		Droit pénal et sciences criminelles	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	القانون الجنائي و العلوم الجنائية		
		Droit administratif	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	القانون الإداري		
		Droit des affaires	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	قانون الأعمال		
		Droit immobilier	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	القانون العقاري		
	Sciences Politiques	Relations internationales	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	العلاقات الدولية	علوم سياسية	
		Organisation politique et administrative	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	تنظيم سياسي وإداري		
Sciences Humaines et Sociales	Sciences Humaines - Histoire	Histoire de l'occident musulman au moyen âge	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط	علوم إنسانية- تاريخ	علوم إنسانية و اجتماعية
		Histoire contemporaine du monde arabe	A	Mas	Harmonisation	موائمة	م	أ	تاريخ الوطن العربي المعاصر		